رسالة إلى مؤتمر المانحين الدولي

في 16 مارس/آذار في بروكسل

السادة والسيدات المانحون المحترمون في مؤتمر بروكسل،

نخاطبكم باسم عشرات آلاف المنتسبين إلى نقاباتنا الحرة في شمال سورية

• لقد شهد العالم حجم الكارثة الإنسانيّة التي خلّفها الزلزال المُدمِّر الذي ضرب جنوب تركيا وشمال سوريّة، والذي خلف عشرات آلاف الضحايا والمصابين وتسبب بتدمير مدن بأكملها وتشريد الملايين من أهلها. وقد أدى عدم توّفر المعدات الثقيلة والضرورية لدى منظمة الخوذ البيضاء (الدفاع المدني) إلى فقدان كثير من الأحياء العالقين تحت الأنقاض، فيما عانى القطاع الصحي استنزافاً شديداً على مستوى الكوادر البشرية والأجهزة والمستهلكات الطبية.

إن الشمال السوري هو منطقة نزاع مُسلّح بالأصل حيث شهد قيام نظام الأسد وداعميه روسيا وإيران بقصف مناطق المعارضة في شمال وشمال غرب سورية ملحقة بها أضعاف الخسائر البشرية والمادية التي سببها الزلزال الأخير. وقد جاءت كارثة الزلزال لتضيف عبئاً جديداً على السكان مما ينقل الوضع الإنساني من حالة " الغوث الإنساني " بموجب أحكام القانون الدوليّ الإنساني إلى حالة " الوضع الإنساني المُعقّد " وبوجب التعامل معه على هذا الأساس وفقاً لأحكام اتفاقيّات جنيف والبروتوكولات الملحقة، وقرارات الجمعيّة العامّة للأمم المتحدّة الخاصّة بتقديم المساعدات الإنسانيّة في حالة الكوارث الطبيعيّة.

• وحيث أنّ مبادئ الإنسانية والحياد وعدم التمييز يجب أن تكون فوق كل اعتبار لدى جميع من يقدمون مساعدة إنسانية، وحيث أنّ منطقة الشمال السوري المنكوبة هي الأكثر تضرراً وهي خارجة عن سلطة النظام السوريّ الذي يعمل على استغلال هذه الكارثة لابتزاز المجتمع الدوليّ لرفع العقوبات عنه وفكّ عزلته الدوليّة.

لقد تم فرض العقوبات على نظام الأسد بسبب جرائمه ضد الإنسانيّة التي ارتكبها بحقّ هذا الشعب (بما فيها قتل آلاف السوريين الأبرياء بالأسلحة الكيميائية) إضافة لسرقة المساعدات الإنسانية لتمويل مؤسساته القمعيّة وممارسة المزيد من البطش والإجرام، وانتهاك القانون الدوليّ.

• وحيث أنّ الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي للأمم المتحدة لسنة 2005 أكدت على أنّ: مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، يخضع لمسؤولية الحماية الدولية، متى كانت الدولة غير راغبة أو غير قادرة على حماية مواطنيها من خسائر فعلية أو متوقعة في الأرواح، وبنية الإبادة أو بدونها، أو تطهير عرقي واسع النطاق.

• وحيث أنّ سيادة الدولة ليست غايةً في ذاتها بل هي وسيلة والغاية هي خير شعب الدولة، واحترام كرامة الإنسان، وحقوقه الأساسية وفكرة التزام الحماية أول أهداف الدولة، ومبرر لوجودها.

• وحيث أنّ النظام السوريّ لم يؤتمن على حياة الناس حتى يؤتمن على المساعدات الدوليّة المقدّمة لضحاياه، وهو الذي حوّل سوريّة إلى دولة فاشلة، بسبب الفساد المستشري، وغياب القانون، والقتل والتهجير القسري والتدمير والتشريد.

• وحيث أنّ أحد أهم مقاصد الأمم المتحدة التي نص عليها ميثاقها، هو تحقيق التعاون الدولي لحل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية.

• ولكون المجتمع الدولي يعتمد الآن على المنظمة الدوليّة في تنسيق عمليات المساعدات الإنسانية نظرً لطبيعة الكوارث الحاصلة مما يتطلب جهداً كبيراً خارج قدرة السلطات والجغرافيا الوطنية.

• وحيث أنّ ترك ضحايا الكوارث الطبيعية وضحايا الطوارئ الأخرى المماثلة بلا مساعدة إنسانية يمثل خطراً على الحياة وإهانة لكرامة الإنسان، وفقاً لما ورد في ديباجة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة "رقم 131/ 43" لسنة 1988

• وبناءً على ما سبق واستناداً إلى قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم "131/ 43" تاريخ/ 7 / كانون أول/ 1988 / والقرار رقم "45/ 100" تاريخ / 14 / كانون أول/ 1990 / المتعلقان بتقديم المساعدة الإنسانية لضحايا الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المماثلة.

واستناداً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم "770" لسنة 1992، وقرار مجلس الأمن الدولي الخاص بتمديد عمليات تقديم المساعدات عبر الحدود الخاص بسوريّة رقم "2672" لسنة 2023.

• وإننا إذ نشكر الحكومات والشعوب والهيئات والمنظمات التي تعاطفت مع شعبنا في المحن المتتالية التي تعرض لها، فإننا نرى اجتماعكم هذا فرصة للتعويض عن التأخر في إغاثة شعبنا في الأسابيع الأولى للكارثة، ونتطلع إلى موافقتكم على تلبية مطالبنا التالية:

1- اعتبار هذه المنطقة منطقة منكوبة بسبب الوضع " الإنسانيّ المُعقّد" والبحث في أليّة تطوير حماية السكّان وإعلانها " منطقة آمنة " في ظل عدم وجود أي أفق للحلّ السياسي في المدى المنظور.

2- فتح الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ والاستعجال برصد ميزانية دوليّة خاصّة بالمناطق المنكوبة في شمال وشمال غرب سوريّة، تتضّمن تمكين المنظمات والهيئات العاملة في مجال " الطوارئ"، وتخفيف معاناة المحتاجين إلى المسكن والمأوى اللائق وتمويل مشاريع تنموية تعيد الحياة لسكّان المنطقة وتؤهّلهم لتجاوز آثار الكارثة.

3- عدم الانجرار وراء أكاذيب النظام ومنعه من استغلال الكارثة بحجة " السيادة الوطنيّة " لأنّه تخلّى عن هذه السيادة للروس والإيرانيين، ولأنهم مجتمعين يحاصرون سكّان هذه المنطقة، ويقومون بقصفهم حتى أثناء كارثة الزلزال مما يعني تخلّيه عن واجبه في تقديم المساعدات للمنكوبين، الأمر الذي ينقل المسؤولية عن ذلك إلى الأمم المتحدة.

4- نهيب بالدول تقديم المساعدات الانسانيّة إلى المناطق المنكوبة دون اشتراط الحصول على موافقة النظام استناداً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم "770" لسنة 1992م الذي يطلب من جميع الدول أن " تتخذ فرادى أو من خلال الوكالات والترتيبات الإقليمية جميع التدابير التي تكفل بالتنسيق مع الأمم المتحدة تسهيل وصول المساعدات الإنسانية"، على غِرار ما قام به حلف الأطلسي في البوسنة والهرسك سنة 1995.

5- كما نلفت عنايتكم إلى ضرورة تقديم المساعدات العاجلة للاجئين السوريّين في تركيا الذين نُكِبوا بهذه الكارثة.

شاكرين اهتمامكم

سورية 7 / 3 / 2023